ما يدين به كل منا للآخر

نحن بحاجة إلى عقد اجتماعي جديد يلائم القرن الحادي والعشرين

نعمت شفيق

الصورة: COURTESY OF THE LONDON SCHOOL OF ECONOMICS

الجميع يشارك في العقد الاجتماعي كل يوم، ونادرا ما نتوقف للتفكير فيه. غير أن العقود الاجتماعية تشكل كل جانب في حياتنا، بما في ذلك طريقة تربية أطفالنا وانخراطنا في التعليم، وما نتوقعه من أرباب عملنا، وكيف نخوض تجربة المرض والشيخوخة. وكل هذه الأنشطة تقتضي منا التعاون مع الآخرين من أجل مصلحة مشتركة، وشروط هذا التعاون تحدد العقد الاجتماعي في مجتمعنا وترسم شكل حياتنا.

وترتكز هذه التفاعلات اليومية على القوانين والأعراف المتبعة. ففي بعض المجتمعات، يعتمد العقد الاجتماعي اعتمادا أكبر على الأسر والمجتمعات المحلية لتبادل الدعم؛ وفي مجتمعات أخرى، تضطلع السوق والدولة بدور أكبر. ولكن في كل المجتمعات، يُنتظر من الأفراد البالغين المساهمة في تحقيق الصالح العام في مقابل ما يتلقونه من رعاية في السن الصغيرة أو في الشيخوخة، أو حين يصبحون غير قادرين على رعاية أنفسهم.

وقد نبع اهتمامي بالعقود الاجتماعية من رغبتي في فهم الأسباب الكامنة وراء الغضب الذي تجلى مؤخرا في حالة الاستقطاب السياسي، وحروب الثقافات، والصراعات المتعلقة بقضايا عدم المساواة والأصول العرقية، والتوترات بين الأجيال بشأن تغير المناخ. فالسخط مستشرٍ. وهناك أربعة من كل خمسة أشخاص في الصين وأوروبا والهند والولايات المتحدة يشعرون بأن النظام لا يعمل لصالحهم، وأولياء الأمور في معظم الاقتصادات المتقدمة يخشون أن يصبح حال أطفالهم أسوأ من حالهم الراهن (Edelman 2019). وكانت الجائحة تطورا كاشفا للغاية لأنها ألحقت الضرر الأكبر بأكثر الفئات ضعفا – وهم كبار السن والمرضى والنساء، ومن يعملون في وظائف غير مستقرة – وأدت إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة.

وينشأ معظم هذا الاستياء عن إخفاق العقود الاجتماعية القائمة في تحقيق توقعات الناس سواء من ناحية الأمن أو الفرص. فالترتيبات القديمة أجهضتها عوامل متنوعة، بما في ذلك العوامل ذات التأثير الكلي الإيجابي على المجتمع. وتشمل هذه العوامل التغير التكنولوجي الذي يُحدث ثورة في العمل، ودخول عدد متزايد من النساء المتعلمات إلى سوق العمل، مما يحد من قدرتهن على رعاية الصغار وكبار السن دون مقابل. وبالنظر إلى المستقبل، فإن شيخوخة السكان تعني أننا سنحتاج إلى إيجاد طرق جديدة لدعم كبار السن، كما أن تغير المناخ يجبرنا على بذل جهد أكبر لجعل العالم أكثر استدامة من المنظور البيئي.

بيد أن الخبر السار هو إمكانية التوصل إلى عقد اجتماعي جديد من شأنه تلبية حاجة الناس للأمن والفرص مع التصدي للتحديات التي تؤثر على المجتمع ككل. ويعتمد هذا العقد الاجتماعي الجديد على ثلاث ركائز: الأمن، واقتسام المخاطر، والفرص. فما معنى ذلك في الواقع العملي؟

الأمن

أصبحت أسواق العمل أكثر مرونة، وأصبح العمل غير الرسمي الآن سمة مشتركة للحياة في كل من الاقتصادات النامية والمتقدمة. وأصبح كل منا مسؤولا عن نفسه في المجتمع أكثر فأكثر: فالعمال يتحملون المخاطر فيما يتعلق بدخلهم، وكم ساعة يعملون، وكيف يتصرفون إذا أصابهم المرض أو أصبحوا عاطلين عن العمل. لقد مالت كفة الميزان ميلا مفرطا لصالح مرونة أرباب العمل على حساب أمن العمال.

ويمكن لكل مجتمع أن يضع حدا أدنى للدخل لا يحصل أحد على أقل منه. ويمكن تحقيق ذلك من خلال برامج

الاستفادة من مواهب كل فرد ليست مسألة إنصاف فحسب، بل إنها تعود بالنفع على الاقتصاد أيضا

التحويلات النقدية في الاقتصادات النامية أو الخصوم الضريبية للعمال ذوي الأجور المنخفضة في الاقتصادات المتقدمة. وعلى أقل تقدير، ينبغي للمجتمعات أن تضمن حصول العمال على حزمة رعاية صحية أساسية وحد أدنى من معاشات التقاعد الحكومية لمنع العوز في سن الشيخوخة. وينبغي أن تُتاح لهم إجازات مرضية، وتأمينات بطالة، وفرص اكتساب مهارات جديدة بغض النظر عن نوع عقد العمل. وفي الاقتصادات النامية، يعني هذا جذب المزيد من العمال إلى القطاع الرسمي؛ وفي الاقتصادات المتقدمة يعني هذا إلزام أرباب العمل بدفع مزايا للعمالة المرنة. وخلاصة القول إن كل فرد يجب أن يحظى بحد أدنى من الأمن الوظيفي الذي يكفل له حياة كريمة.

المخاطر المشتركة

يتحمل الأفراد مخاطر مفرطة في مجتمعنا، في حين أن إدارة هذه المخاطر يمكن أن تكون أكثر كفاءة إذا تولاها آخرون أو تمت على أساس جماعي. ومرونة رب العمل أمر ممكن فيما يتعلق بإمكانية توظيف العمال وفصلهم تبعا لظروف السوق، وذلك إذا ما ضمن للعمال الحصول على تأمينات البطالة وفرص إعادة التدريب إلى أن يجدوا عملا جديدا. وينبغي اقتسام المخاطر الناجمة عن الصدمات الاقتصادية بين أرباب العمل والمجتمع ككل وألا يتحملها الأفراد وحدهم.

وينبغي استعادة التوازن على نفس النحو في اقتسام المخاطر المتعلقة برعاية الأطفال والصحة والشيخوخة. فليس من الواضح، على سبيل المثال، لماذا يتحمل أرباب العمل في العادة تكاليف الإجازات الوالدية في حين أن تمويلها من خلال الضرائب العامة من شأنه إرساء بيئة أكثر دعما لقواعد المنافسة العادلة للرجال والنساء في سوق العمل وتحميل الشركات عبئا أقل، ولا سيما الشركات الأصغر حجما.

وبالمثل، يُدار العديد من المخاطر الصحية بكفاءة أكبر من خلال تجميعها بين عدد كبير من السكان مع تحفيز الأفراد بقوة على إدارة المخاطر باتباع نظام غذائي صحي وممارسة الرياضة. وسيضمن ربط سن التقاعد بمتوسط العمر المتوقع أن يدخر الأفراد ما يكفي لتقاعدهم. ويمكن تمويل الأمن المالي في سن الشيخوخة من خلال الضرائب العامة بدلا من ربطه بالعمل كما جرت العادة – ولكن الالتحاق التلقائي ببرامج التقاعد والتأمينات لرعاية كبار السن من شأنه أن يمنح الناس المزيد من الأمن في نهاية حياتهم.

الفرص

كثيرا ما تُهدر المواهب لأن الناس لا يحصلون على فرص للتقدم. ففي الدانمرك، على سبيل المثال، يستغرق الأمر نحو جيلين في المتوسط لكي يرتفع دخل الفرد من المستوى الأدنى إلى المستوى المتوسط؛ وفي المملكة المتحدة والولايات المتحدة، يستغرق الأمر خمسة أجيال؛ وفي بلدان مثل البرازيل وكولومبيا وجنوب إفريقيا يستغرق الأمر أكثر من تسعة أجيال. وفي معظم البلدان، يميل هيكل الفرص إلى كبح تقدم النساء والأقليات والأطفال المنتمين لأسر أو أماكن فقيرة.

غير أن الاستفادة من مواهب كل فرد ليست مسألة إنصاف فحسب، بل إنها تعود بالنفع على الاقتصاد أيضا. فمثلا، تُعزى إلى التوظيف الأفضل لكل المواهب في المجتمع نسبة تتراوح بين ٢٠٪ و٤٠٪ من مكاسب الإنتاجية في الاقتصاد الأمريكي بين عامي ١٩٦٠ و٢٠١٠ (Hsieh and others 2019). وبدلا من الاعتماد على مجموعة محدودة من المواهب تتركز أساسا في الرجال البيض، قضت التعديلات التي أُدخلَت على القوانين والأعراف المتبعة بأن أرباب العمل يمكنهم الاختيار من بين مجموعة أوسع من المهارات والتوفيق بين الأفراد والوظائف الأنسب لهم. وفي الوقت الحاضر أيضا، إذا استطاع المتميزون «أشباه أينشتاين المحرومون من الفرص» – سواء كانوا نساءً أو أقليات أو محدودي الدخل – الابتكار بنفس الدرجة التي يبتكر بها الرجال البيض المنحدرون من أسر مرتفعة الدخل، فمن الممكن أن يزداد معدل الإنجازات المحققة بمقدار أربعة أضعاف (Bell and others 2017).

فكيف يمكننا الاستفادة من كل تلك المواهب؟ يمكن ذلك بأن نبدأ مبكرا: فأول ألف يوم من حياة الإنسان هي الأهم لنموه العقلي. والتدخل أثناء هذه الفترة هو أكفأ الطرق لتحقيق تكافؤ الفرص وتوفير المهارات التأسيسية للتعلم في المستقبل.

كذلك فإن التغذية الإضافية للأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة والمساعدة في تعزيز مهارات التربية الوالدية تساهمان في تحقيق نتائج تعليمية أفضل ودخول أعلى في الحياة العملية لاحقا. ففي جامايكا، على سبيل المثال، خلصت الدراسات إلى أن الأطفال الصغار الذين كان يزورهم اختصاصي في الصحة المجتمعية مرة واحدة أسبوعيا أصبحوا بعد مرور ٢٠ عاما يتقاضون دخلا أعلى بنسبة ٤٢٪ مقارنة بالأطفال الذين لم يحصلوا على مثل هذا الدعم (Gertler and others 2014).

وينبغي أن يتاح لكل الشباب حق الحصول على التعليم والتدريب وعلى موارد مالية تتوافر لهم مدى الحياة لتغطية التكلفة المطلوبة لتنمية مهارات إضافية طوال حياتهم العملية التي ستكون أطول بكثير. وتوضح مئات الدراسات حول تعلم البالغين كيف أن الروابط القوية مع أرباب العمل والتدخل المبكر والتمويل المستمر يمكن أن تبقي الأفراد في سوق العمل وتحافظ على مساهمتهم المستمرة في المجتمع.

وبينما حقق معظم البلدان المساواة في فرص التعليم المتاحة للبنات والبنين، فإن النساء لا يزلن أقل حظا في مكان العمل لأنهن تؤدين أعمالا منزلية غير مدفوعة الأجر لمدة تزيد

بنحو ساعتين يوميا مقارنة بالرجال. ومن خلال منح إجازات والدية أكثر سخاءً، وتقديم تمويل حكومي لدعم الأسر، وتقسيم العمل في المنزل بصورة أكثر إنصافا، يمكن الاستفادة من مواهب الإناث بصورة أفضل والسماح لعدد أكبر من الأفراد بالمساهمة في الصالح العام.

هل هو ميسور التكلفة؟

لا يتعلق العقد الاجتماعي الجديد بزيادة الضرائب، أو زيادة إعادة التوزيع أو تحقيق دولة رعاية أكبر؛ بل إنه يتعلق بعملية إعادة ترتيب جوهرية لكيفية توزيع الفرص ومقومات الأمن وتحقيق المساواة في توزيعهما على كل أفراد المجتمع. ومن شأن هذا أن يرفع الإنتاجية ويحقق مزيدا من الكفاءة في اقتسام المخاطر المثيرة لقدر كبير من القلق فيما يتعلق برعاية الأطفال والصحة والعمل والشيخوخة. وينبغي أن نفرض الضرائب على الأشياء التي نرغب في الحد منها، مثل الكربون والتدخين، وأن ندعم أسعار الأشياء التي نرغب في زيادتها، مثل التعليم والاقتصاد الأكثر خضرة. وبإعطاء كل فرد فرصة استخدام مواهبه والمساهمة بها، يمكن تقليل الحاجة لإعادة التوزيع فيما بعد.

إن وجود نظام دولي يسمح بمثل هذا التحول هو أمر ضروري. ويعني هذا ضمان أن تتوافر للمؤسسات المالية الدولية الموارد اللازمة لمساعدة المجتمعات على الاستثمار في تحقيق الحد الأدنى للدخل وتوفير التعليم والرعاية الصحية، ودعم كل منها. ويعني أيضا إرساء قواعد أفضل بشأن نظام الضرائب العالمية حتى تدفع الشركات الضرائب في مكان مزاولة النشاط الاقتصادي لصالح الناس حيث تعمل تلك الشركات. ومن شأن هذا النظام الدولي تدعيم الاقتصاد العالمي بعقد اجتماعي يجمع بين الكفاءة والإنصاف، وبالتالي فمن الأرجح أن يتحقق له التأييد الشعبي. FD

نعمت شفيق هي مدير كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية. وتستند هذه المقالة إلى كتابها الأخير بعنوان *What We Owe Each Other: A New Social Contract*.

المراجع:

Bell, Alex, Raj Chetty, Xavier Jaravel, Neviana Petkova, and John Van Reenen. 2017. "Who Becomes an Inventor in America? The Importance of Exposure to Innovation." CEP Discussion Paper 1519, Centre for Economic Performance, London School of Economics.

Edelman Trust Barometer: Global Report. 2019. New York: Edelman.

Gertler, Paul, James Heckman, Rodrigo Pinto, Arianna Zanolini, Christel Vermeersch, Susan Walker, Susan M. Chang, and Sally Grantham-McGregor. 2014. "Labor Market Returns to an Early Childhood Stimulation Intervention in Jamaica." *Science* 344 (6187): 998–1001.

Hsieh, Chang-Tai, Erik Hurst, Charles I. Jones, and Peter J. Klenow. 2019. "The Allocation of Talent and U.S. Economic Growth." *Econometrica* 87 (5): 1439–74.

أدلة الموضوعات الجديرة بالقراءة في مكتبة الصندوق الإلكترونية

أدلة الموضوعات الجديرة بالقراءة في مكتبة الصندوق الإلكتروني
هي قوائم مختارة من أهم المطبوعات في الموضوعات التي تحظى باهتمام بالغ بين القراء. ومن شأن الروابط الإلكترونية للنص الكامل للمطبوعات المتوفرة في المكتبة الإلكترونية بالإضافة إلى مواد مختارة من إصدارات الصندوق أن تساعد الباحثين على سرعة بدء مشروعاتهم البحثية.

eLibrary.IMF.org

صندوق النقد الدولي